التوافق في الثقافة
السياسية للنخبة المغربية
الجذور والمحددات (1908-2013)

أُنجز هذا البحث في إطار "برنامج المنح البحثية"
في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

التوافق في الثقافة السياسية للنخبة المغربية

الجذور والمحددات (1908-2013)

سعيد الحاجي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الحاجي، سعيد

التوافق في الثقافة السياسية للنخبة المغربية: الجذور والمحددات (1908-2013)/ سعيد الحاجي.

312 صفحة؛ 22 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (صفحات 281-304) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-734-4

1. النخبة السياسية - المغرب. 2. الطبقات السياسية - المغرب. 3. الديمقراطية - المغرب. 4. الإصلاحيات السياسية - المغرب. 5. المغرب - أحوال سياسية. 6. المغرب - السياسة والحكومة. 7. المغرب - تاريخ - القرن 20. أ. العنوان.

305.5240964

العنوان بالإنكليزية

Consensus in the Political Culture of the Moroccan Elite: Roots and Determinants (1908-2013)

by Said El Hajji

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 40356888 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 37 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/ مارس 2026

المحتويات

مقدمة 9

الفصل الأول: في العلاقة الجدلية بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي 17

أولًا: في العلاقة الجدلية بين الثقافة العامة والثقافة السياسية 21

ثانيًا: في علاقة محدّدات الثقافة السياسية بالتحول الديمقراطي في المنطقة العربية 46

الفصل الثاني: الجذور التاريخية للتوافق بين المؤسسة الملكية والنخبة في المغرب 73

أولًا: الشرعيات المعزّزة لسلطة المؤسسة الملكية 76

ثانيًا: النخبة في الدولة المخزنية التقليدية: البنية وحدود التأثير في السلاطين 96

ثالثًا: المشترك التقليدي في الرؤية الإصلاحية للنخبة: مركزية السلطان ومحورية الدين 102

رابعًا: البيعة المشروطة في عام 1908: توافقٌ بعناصر تحديثية من داخل البيعة التقليدية 113

خامسًا: الفكرة الدستورية في عام 1908: إرهاصات التحديث
في الثقافة السياسية للنخبة التقليدية 122

سادسًا: ملامح مغربة "التعاقد السياسي"
بين الملكية والنخبة التقليدية قبل الحماية 125

الفصل الثالث: النخبة والملكية خلال الحماية
توافق الشرعية المتبادلة (1912-1956) 129

أولًا: الحماية واستثمار مشروعيات المؤسسة الملكية 129

ثانيًا: الاستعمار وإعادة السلطان إلى مكانته
في الثقافة السياسية المغربية 140

ثالثًا: تنخيب مغربي بمحددات استعمارية 146

رابعًا: النخبة والسلطان خلال الحماية:
توافق ردة الفعل ومؤشرات تعاقدية حديثة 149

خامسًا: محاولات إفشال التوافق وتعزيز مركزية السلطان
في الثقافة السياسية للنخبة 158

سادسًا: مغربة ثقافة التعاقد بين النخبة
والمؤسسة الملكية خلال الحماية 163

الفصل الرابع: الدولة المغربية المستقلة: توافقات متغيّرة
بمحدّدات تاريخية ودينية مهيمنة (1956-1999) 175

أولًا: الملكية والنخبة: من تكامل الشرعيات
إلى الصراع حول السرديات 177

ثانيًا: المؤسسة الملكية والنخبة السياسية:
تعزيز الشرعية وضبط حدود النخبة 183

ثالثًا: الملك الحسن الثاني: معركة ضبط حدود النخبة
(1965–1975) 192

رابعًا: الملكية والنخبة بدءًا من عام 1975:
رصد المكتسبات ووضع شروط التوافق 205

الفصل الخامس: توافقات العهد الجديد (2002–2013):
تدوير المحددات التقليدية للتوافق بين النخبة السياسية
والمؤسسة الملكية 237

أولًا: الربيع العربي وكتابة تاريخ الزمن الراهن:
محاذير منهجية 237

ثانيًا: محددات التفاعل الملكي مع مطالب النخبة السياسية
في العهد الجديد 240

ثالثًا: الإسلاميون والملكية: تجسير الهوّة
وتوافق الممارسة من داخل الشرعية 246

رابعًا: المؤسسة الملكية والإسلاميون:
من التوافق حول الشرعية إلى التوجّس من الشعبية 251

خامسًا: الملكية والنخبة السياسية بعد عام 2011:
إعادة تدوير المحددات التقليدية للتوافق 258

خلاصات عامة 269

المراجع 281

فهرس عام 305

مقدمة

تشكل الثقافة السياسية أحد العناصر المهمة على مستوى فهم السلوك السياسي في العالم العربي وتفسيره، خصوصًا خلال فترات الانتقال السياسي التي عاشها بعض البلدان العربية، منذ الخروج من وصاية الاستعمار، وصولًا إلى الربيع العربي في عام 2011. فقد اقتضت محاولات إقامة النظم الديمقراطية في بعض هذه البلدان صيغًا من التوافق بين الفرقاء السياسيين والمتصارعين حول السلطة، لكن لم تُفضِ هذه التوافقات، بالضرورة، إلى نجاح التحول نحو الديمقراطية. وإذا كان بعض المنظرين الغربيين، على غرار آرنت ليبهارت، انطلق من التجارب التوافقية في أوروبا لصوغ إطار نظري للتوافقية، يمكن من خلاله تحليل مسار التوافقات ومحدّداتها في البلدان ذات المجتمعات التعددية، للوصول إلى صيغ انتقالية نحو الديمقراطية[1]، فإن عدم نجاح التوافق في بعض البلدان العربية، سواء ذات المجتمعات التعددية الموسومة بالطائفية أو بين الفرقاء السياسيين ذوي التوجّهات السياسية المختلفة في بلدان عربية أخرى، هو ما دفع باحثين آخرين، مثل صامويل هنتنغتون وغابرييل آلموند وسيدني فيربا إلى البحث عن تفسير لتعثّر الانتقال نحو الديمقراطية في البلدان العربية، في المحدد الثقافي على نحو عام، وفي الثقافة السياسية على وجه الخصوص.

يتبنّى هنتنغتون طرحًا مفاده أن نجاح التحول نحو الديمقراطية في المجتمعات الغربية هو نتيجة وجود ثقافة سياسية مسبقة مساندة للديمقراطية، وجدت امتدادًا

(1) آرنت ليبهارت، **الديمقراطيّة التوافقيّة في مجتمع متعدّد**، ترجمة حسني زينه (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006).

لها حتى في الأفكار المسيحية، في حين أن فشل الديمقراطية في البلدان العربية هو نتيجة لطبيعة الثقافة السياسية السائدة فيها، التي يمكن وصفها بأنها ثقافة غير مساندة للديمقراطية، متأثرة ببعض المحددات الدينية، مثل الإسلام[2]، في حين يذهب كل من آلموند وفيربا إلى أن الثقافة السياسية في المجتمعات العربية تتأثر بالمعطيات الثقافية العامة، خصوصًا المعطى الديني وعوامل التنشئة الاجتماعية، وبطريركية الأسرة التي تؤثر في تمثّل الفرد داخل المجتمع طبيعةَ السلطة التي يجب أن يخضع لها[3]. وهي عناصر تتحكّم في تشكيل ثقافة سياسية غير ملائمة لنشأة الديمقراطية وانتشارها في البلدان العربية، وتجعلها سببًا رئيسًا لعدم قيام أنظمة ديمقراطية فيها.

ويُقابَل هذا الطرح بطرح مضاد، يتبنّاه عزمي بشارة الذي يُعدّ من الباحثين العرب القلائل الذين خصصوا حيّزًا مهمًا لمسألة الثقافة السياسية في أعمالهم البحثية[4]؛ إذ يرى في معرض ردّه على الطرحَين السابقَين، أن محاولة بعض الباحثين الغربيين إظهار وجود ثقافة سياسية مسبقة في بلدان أوروبا الغربية كان لها دور في نجاح عمليات الانتقال الديمقراطي، تنطوي على أحكام جاهزة وتصورات خاطئة، تجعل من اللاديمقراطية قدرًا على الشعوب العربية، ما دامت ثقافتها غير مساندة للديمقراطية. ويستدل على ذلك بأن التراثَين اليهودي والمسيحي، مثل تراث الديانات القديمة الأخرى، يشتملان على عناصر يمكن اعتبارها مناهضة للديمقراطية، وتفوق كثيرًا تلك التي يمكن اعتبارها مسانِدة للديمقراطية[5]. وبين هذين الطرحَين، يوجد طرح ثالث ينفي من الأساس وجود

---

(2) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratisation in the Late Twentieth Century* (Norman, OK/London: University of Oklahoma Press, 1993), p. 13.

(3) Gabriel Almond & Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Newbury Park, CA: Sage Publications, 1989), pp. 12-13.

(4) يدافع بشارة عن أربع أطروحات أساسية: "**الأولى** أنه لا علاقة ضرورية بين طبيعة نظام الحكم والثقافة السياسية في بلد ما، و**الثانية** أنه لا يمكن اشتقاق الثقافة السياسية من الثقافة عمومًا، و**الثالثة** أن هناك شكوكًا في استنتاج الممارسة السياسية من الثقافة السياسية مباشرة، و**الرابعة** أن الثقافة السياسية للنخب السياسية ذات أثر لا يجوز تجاهله في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية". يُنظر: عزمي بشارة، "الثقافة السياسية: ملاحظات عامة"، **تبيّن**، مج 12، العدد 45 (صيف 2023).

(5) المرجع نفسه، ص 19.

إمكانية للتوافق في مجال السياسة، ما دامت طبيعة العلاقات السياسية صراعية في جوهرها، وهو الطرح الذي تتبناه الباحثة البلجيكية شانتال موف، التي تصف التوافق السياسي بـ"الوهم"[6].

يوجد نوع من الإجماع حول أهمية الثقافة السياسية للنخبة التي يجب أن تتوافر لها ثقافة سياسية مساندة للديمقراطية، نظرًا إلى أن النخبة هي المسؤولة عن نشر هذه الثقافة[7]، وتؤدي دورًا مهمًا، خصوصًا خلال مراحل التحول الديمقراطي، باعتبارها، كما عرّفها توم بوتومور تلك المجموعة التي تضم أفرادًا "يمارسون السلطة السياسية داخل المجتمع خلال فترة زمنية محددة. ويدخل في هذا التعريف أعضاء الحكومة والإدارة العليا والقادة العسكريون والعائلات ذات النفوذ والتأثير السياسي وأصحاب المشاريع الاقتصادية الكبرى"[8]. ومن ثم، فإن وجود ثقافة سياسية مساندة للديمقراطية لدى النخب السياسية، يُعزّز قابليتها للدخول في التوافقات التي تستلزمها محطات التحول نحو الديمقراطية.

إن تعدّد الأطروحات المرتبطة بالثقافة السياسية ودورها في صنع التوافق المُفضي إلى الديمقراطية، هما ما دفعانا إلى محاولة قياس فاعلية الأطروحات المتعارضة من خلال الحالة المغربية، عبر الوقوف على العلاقة بين الثقافة السياسية للنخبة المغربية والتحول الديمقراطي في المغرب، وذلك من خلال التركيز على المحطات التوافقية بين النخبة والمؤسسة الملكية المغربية ومخرجاتها الديمقراطية خلال فترة زمنية تناهز قرنًا من الزمن (1908–2013)، تنطلق من حدث البيعة الحفيظية المشروطة في عام 1908 وحكومة عبد الإله بنكيران الثانية في عام 2013، التي جسّدت نوعًا من "الفرملة" لمسار التحول الديمقراطي الذي أطلقته الإصلاحات المرتبطة بالربيع العربي، والتوافق حول دستور عام 2011.

---

(6) تُعدّ موف من أشد المناهضين لفكرة التوافق السياسي. يُنظر كتابها:
Chantal Mouffe, *L'illusion du consensus* (Paris: Albin Michel, 2016).

(7) عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 99.

(8) Tom Bottomore, *Elites and Society* (New York: Basic Books, 1964), p. 8.

يمكن أن تساعدنا هذه الفترة الزمنية في رصد محددات التوافق في ثقافة النخبة السياسية وتحليلها، خصوصًا تلك التي تكتسي أبعادًا ثقافية وتاريخية، منطلقين من الإشكاليات التالية: أتعكس المحددات الثقافية والتاريخية للتوافق بين النخبة السياسية والمؤسسة الملكية، وجود ثقافة سياسية غير ملائمة للديمقراطية في صفوف النخبة السياسية المغربية، أم أن هذه المحددات، على الرغم من خصوصياتها، لا تحول دون التحول نحو الديمقراطية؟ وما مدى مساهمة السياقات التاريخية التي عاشتها البلاد في تعزيز قوة المؤسسة الملكية وتعثّر التحول نحو الديمقراطية في المغرب؟

تقتضي إشكالية المشروع وضع فرضية مؤطرة، تتمثّل في أن قوة المؤسسة الملكية وصلاحياتها الواسعة وحضورها في المشهد السياسي لا ترتبط بقوة النظام ومؤسساته فحسب[9]، بل ترتبط أيضًا بوجود محددات ثقافية وتاريخية ودينية لعلاقة النخبة بالمؤسسة الملكية ضمنت لها حيّزًا مهمًا وثابتًا في الثقافة السياسية للنخب على اختلاف مرجعياتها، عزّزتها سياقات تاريخية داخلية وخارجية، على النحو الذي جعل مصادر الشرعية التاريخية والدينية التي تحوزها المؤسسة الملكية، أقوى من مصادر الشرعية التي تستمدّ منها النخب خطابها وممارستها السياسية؛ ما يدل على وجود ثقافة سياسية بخصوصيات محلية، تجعل منطلقات تحليل مسار التحول الديمقراطي في المغرب، غير خاضعة لمنطق التعميم الذي قد يسم بعض النظريات الغربية المرتبطة بدور الثقافة السياسية في تحقيق الديمقراطية.

نهدف من خلال هذا الكتاب إلى محاورة الإطار النظري للتوافقية، باعتبارها شكلًا من أشكال التوافق بين النخب، لتجاوز الخلاف الذي لم تستطع الآليات الديمقراطية المعروفة تجاوزه عبر النظام الأكثري الذي تفرزه صناديق الاقتراع، أو مرحلة توافقية انتقالية في أفق تكريس آليات ديمقراطية لتداول السلطة. ونحن بهذا التعريف المستنبط من تعدّد تعريفات التوافقية، لا نحصرها ضمن الإطار الذي

(9) حافظت الملكية على وجودها واستمرارها أكثر من ستة قرون، وعلى الرغم مما عرفته البلاد من ضعف السلطة المركزية وعدم إحكام نفوذها الإداري على مناطق واسعة في فترات معيّنة، فإن الملكية استمرت في المغرب عبر روابط أخرى مع المجتمع، على رأسها البيعة وإمارة المؤمنين.

انبثقت منه عند ليبهارت؛ أي الديمقراطية التوافقية (Consensus démocratique) التي ربطها بالتسويات كما عرفتها المجتمعات الطائفية، إنما نميل إلى محاورتها في إطار ما وصَف به بشارة ما عرفه بعض البلدان العربية بـ "توافقات" أو "توافقيات"، يرفض بشارة وصفها بأنها ديمقراطية[10]، بدليل أنها، على الرغم من أهدافها الديمقراطية المعلنَة، فإنها لم تُفضِ إلى تكريس واقع ديمقراطي يسمح بنشر الثقافة السياسية الديمقراطية. ولعل النموذج المغربي يُرجّح فرضية عدم وجود علاقة ميكانيكية بين توافق الأطراف المتصارعة على السلطة ونجاحها في تكريس الديمقراطية، ومن ثم نشر الثقافة السياسية المساندة للديمقراطية، خصوصًا في ظل الحيّز الزمني الطويل الذي استغرقه تداول مصطلح التحول الديمقراطي في المغرب، والذي انطلق منذ أواخر عهد الحماية الفرنسية، في ظل حديث قادة الحركة الوطنية عن الدستور والدولة المستقلة الحديثة والديمقراطية، مرورًا بالصراع القوي بين الأحزاب اليسارية المعارضة للمؤسسة الملكية، وصولًا إلى توافق اليسار معها في حكومة التناوب التوافقي، وبعد ذلك التوافق الضمني مع الإسلاميين وفتح المجال أمامهم لخوض العملية الانتخابية بكامل قدراتهم التعبوية والسياسية. وفي هذا المسار نوع من الخصوصية، مقارنةً بحالات الانتقال الديمقراطي التي عرفتها دول عربية في شمال أفريقيا، على غرار تونس[11] التي تختلف عن المغرب على مستوى طبيعة النظام السياسي ومصادر مشروعياته.

يشمل الكتاب فترة زمنية تناهز قرنًا من الزمن، اقتضت المنهجية تقسيمها زمنيًا وفق التعاقب الكرونولوجي للأحداث؛ ما يساعد في إبراز العناصر الثابتة في الثقافة السياسية للنخبة المغربية والسياقات المساعدة في ترسيخها، ونقترح أن نرسم حدود هذا التقسيم بوساطة المحطات الانتقالية في تاريخ البلاد؛ لأنها تضمّنت توافقات بين النخبة السياسية والمؤسسة الملكية تسمح لنا بقياس عناصر الاستمرارية والقطيعة التي عرفتها محددات التوافق، وما إذا كانت هذه الأخيرة قد

(10) عزمي بشارة، "في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان"، **سياسات عربية**، مج 6، العدد 30 (كانون الثاني/ يناير 2018)، ص 8.

(11) مرشد القبّي، "التوافق في السياسة بين الإمكان والامتناع"، مجلة **نقد وتنوير**، مج 3، العدد 11 (آذار/ مارس 2022)، ص 346.

تأثرت بالمعطى الثقافي والتاريخي الذي أطّر علاقة النخبة السياسية بالمؤسسة الملكية، أو أن هناك سياقات معيّنة أدّت أدوارًا أكثر أهمية من هذه المحدّدات نفسها.

يقوم الكتاب على خمس مراحل انتقالية كبرى في المغرب خلال القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، يمكن من خلال المرحلة **الأولى** رصد العلامات الجنينية لتشكُّل الثقافة السياسية في البلاد، قُبيل توقيع معاهدة الحماية في عام 1912؛ فالمخاض الذي عرفته البلاد تميّز بتواتر المشاريع الإصلاحية التي طرحها بعض العلماء والأعيان ورجالات المخزن، ممن كانوا يعتبرون نخبة المجتمع بالمعنى الحديث للمفهوم، ومن مظاهرها خروج مشروع الدستور الذي نُشر في جريدة **لسان المغرب** في عام 1908، ثم البيعة المشروطة التي وقّعها أعيان فاس، وتولّى بعدها السلطان عبد الحفيظ حكم البلاد في العام نفسه، وهي البيعة التي حملت مؤشرات الثقافة التعاقدية بين النخبة والسلطان بدلًا من الشكل التقليدي للبيعة.

وبدأت إرهاصات المرحلة **الثانية** مع ظهور الحركة الوطنية خلال الثلاثينيات من مرحلة الحماية الفرنسية في المغرب (1912–1956)، التي انفتحت فيها نخبة الحركة الوطنية على الأفكار السياسية الغربية، ودفعتها إلى خوض النضال الوطني وبلورة تصوّر الدولة الحديثة مع التشبث بمكانة السلطان المركزية في الحكم؛ ما يُحيل إلى تبلور ثقافة سياسية حديثة، لكن بخصوصيات محلية، وشكّل تنسيق الحركة الوطنية مع المؤسسة الملكية لتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في عام 1944، محطة توافق ضمني على تبادل الشرعيات؛ الشرعية التاريخية للحكم، والشرعية النضالية للحركة الوطنية.

وتمثّل المرحلة **الثالثة** مرحلةَ بناء الدولة المستقلة بدءًا من عام 1956، التي عرفت صراعًا بين المؤسسة الملكية وبعض التنظيمات الوطنية والمقاومة، وكان صراعًا استُعلمت فيه ورقة الشرعيات والسرديات؛ الشرعية الدينية والتاريخية للملكية من جهة، والشرعية النضالية ضد الاستعمار من جهة أخرى. وعلى الرغم من ضراوة الصراع في هذه المرحلة، فإن محاولات بناء التوافق لم تتوقف بين المؤسسة الملكية والنخبة السياسية، لكن محدداته كانت محلَّ شدّ وجذب بين الطرفين.

وتميّزت المرحلة **الرابعة**، في سبعينيات القرن العشرين، بتوظيف ورقة الصحراء المغربية للدعوة إلى الإجماع والتوافق، خصوصًا بعد تنظيم المسيرة الخضراء في عام 1975، وهو العام الذي عرف تحوّلات مهمة في مواقف اليسار الراديكالي تجاه الحكم، وبداية قبوله بتوافقات معيّنة، تحكّمت فيها المحددات الثقافية والتاريخية المؤطرة لعلاقة النخبة بالمؤسسة الملكية في المغرب. وتُوّجت هذه المرحلة بظهور مصطلح التوافق في الساحة السياسية المغربية رسميًا، بعد تشكيل حكومة التناوب التوافقي في عام 1998.

أما المرحلة **الخامسة** (الأخيرة)، فارتأينا تخصيصها لفترة حكم الملك محمد السادس التي بدأت في عام 1999، والتي عرفت إنهاء تجربة التناوب التوافقي وإعادة رسم مساحة الفاعلين السياسية وفق حدود ما قبل هذا التناوب، مع إبراز دور مخرجات الربيع العربي في عام 2011 التي دلّت رسميًا على دخول الإسلاميين في المغرب إلى دائرة الضوء في الحكم بعد عقود من توجّس المؤسسة الملكية، بعد أن وقع توافق ضمني على تخلّي الإسلاميين عن جعل الشرعية الدينية أساس وجودهم في الساحة السياسية، والاقتصار على الخطاب السياسي من منطلقات دينية. وعلى الرغم من أن الكتاب يُركّز على التوافق ومحدداته، فإنه ضمنيًا، يُبرز انتقال بعض النخب السياسية من موقع المعارضة إلى موقع المشاركة في الحكم، عبر توافقات بمحددات معيّنة، نسعى لإثبات ما إذا كانت تعكس تأثّر النخبة السياسية بالمعطيات الثقافية (الدينية، الرمزية، المجتمعية) في قبولها بشروط المؤسسة الملكية في سياقات معيّنة، ومدى فعالية هذه التوافقات في تحقيق التحول الديمقراطي.

ينطلق الكتاب في شقه النظري من النظريات والمفاهيم المرتبطة بالتوافق السياسي والتحول الديمقراطي والثقافة السياسية ومفهوم النخبة السياسية وأدوارها. قبل أن يرصد مسار التوافقات ومحدّداتها بين النخبة السياسية والمؤسسة الملكية، وفق منهج تاريخي يقوم على مستويَين أساسيَين: مستوى التسلسل الكرونولوجي للتوافقات بين النخبة السياسية والمؤسسة الملكية، ومستوى رصد محددات التوافق والسياقات المفرزة لها، وحجم تأثير هذه السياقات في مسار التحول الديمقراطي في المغرب، قياسًا بالمحددات الثقافية والتاريخية الأخرى. وإذا كانت المحاذير التي يواجهها المؤرخ في ما يتعلق بالزمن الراهن، تفرض

عليه ضرورة أخذ المسافة الزمنية في الحسبان، فإن امتدادات الموضوع المرتبطة بمرحلة الربيع العربي تستدعي قياس أثر هذه المرحلة في تغيير محددات ثقافة التوافق السياسي لدى النخبة المغربية ونظرتها إلى التوافق مع المؤسسة الملكية، وما إذا كانت الحركة الاحتجاجية قد دفعت النخبة السياسية أو المؤسسة الملكية، على حد سواء، إلى نهج قطيعة مع المحددات الثقافية والتاريخية التي كانت تشكّل ثقافتها التوافقية، وهو ما دفعنا إلى تعويض المسافة الزمنية التي يشترطها البحث التاريخي، بمسافة منهجية تتوخّى الحذر في التعامل مع الفترة القريبة، خدمةً للبحث، وسعيًا لاستكمال صورة التحول الذي مسّ ثقافة التوافق السياسي لدى النخبة وفق مستجدات الربيع العربي، التي كان أهم ما ميّزها وصول الإسلاميين إلى الحكومة المغربية.

بالنسبة إلى المصادر، استعان الكتاب ما أمكن بما صدر عن النخبة السياسية الفاعلة في المحطات التوافقية المذكورة، من مذكّرات وشهادات للفاعلين الذين عايشوا مراحل زمنية مختلفة، مع الاطّلاع على بعض الأرشيفات الوطنية والأجنبية، إضافة إلى ما كُتب من دراسات وأبحاث بشأن العلاقة بين النخبة السياسية والمؤسسة الملكية، على النحو الذي يتيح الوقوف أكثر على دور السياقات التاريخية والخصوصيات المحلية والعناصر الثقافية في تشكيل الثقافة السياسية للنخبة، ودفعها إلى اعتماد مقاربة توافقية معيّنة تؤثر في عملية التحول الديمقراطي.

إن من شأن محاورة الإطار النظري للثقافة السياسية ودورها في التحول نحو الديمقراطية من خلال النموذج المغربي أن تُقدّم أجوبة عن التساؤلات المطروحة حول قصور بعض النظريات عن تفسير تعثّر مسارات التحول الديمقراطي في العالم العربي، ويجعلها، كما يقول بشارة: "لا تُفسّر شيئًا غير ذاتها"[12]، كما أن مقاربة الحصيلة الديمقراطية للتوافقات التي عرفتها الحالة المغربية، يمكنها توفير بعض المعطيات المساعدة في صوغ إطار نظري جديد يلائم ويفسّر بعض الحالات التي بقيت مستعصية على النظريات المرتبطة بالتوافقية أو الثقافة السياسية على نحو عام.

(12) بشارة، **في المسألة العربية**، ص 57.

الفصل الأول

في العلاقة الجدلية بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي

مثّلت علاقة الثقافة السياسية بالتحول الديمقراطي في البلدان العربية موضوعَ اشتغال العديد من الباحثين، خصوصًا في ظل تعثّر هذا التحول في هذه البلدان[1]. لكن هذا الموضوع لم يحظَ، على الرغم من أهميته، بالاهتمام اللازم في السياقَين العربي والغربي/ الاستشراقي. فإذا كانت للثقافة السياسية أهميتُها في تفسير وجود السلطوية وغياب الديمقراطية، وهو ما يُقرّ به عزمي بشارة في معرض حديثه عن وجود العديد من الأسباب الثقافية التي تُفضي إلى غياب الديمقراطية[2]، فإن هذه الأهمية لا ترقى إلى جعل الثقافة السياسية مُفسّرًا وحيدًا لهذا الغياب[3]، وذلك بخلاف ما يسم نظرية الثقافة السياسية، خصوصًا تلك التي تبلورت في الغرب،

---

(1) وفقًا للدراسة التي أجراها توم بيير نجم، فإن منطقتَي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانتا من المناطق التي لم تستطع التخلّص من الأنظمة الاستبدادية، بعدما عرف العالم تراجعًا في نسبة الدول الخاضعة لهذه الأنظمة، من 68 في المئة في عام 1975، إلى نحو 25 في المئة في عام 1995؛ ما دفع الباحثين إلى التركيز على هاتَين المنطقتَين في معرض بحثهم عن تفسيرات لتعثّر التحول الديمقراطي فيهما، والتخلّص من الأنظمة الاستبدادية المسيطرة عليهما. يُنظر:

Tom Pierre Najem, "State Power and Democratization in North Africa: Developments in Morocco, Algeria, Tunisia, and Libya," in: Amin Saikal & Albrecht Schnabel (eds.), *Democratization in the Middle East: Experiences, Struggles, Challenges* (New York: United Nations University, 2003), p. 184.

(2) عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 88.

(3) المرجع نفسه، ص 93.

من تنميط يحاول ربط نشأة الأنظمة السلطوية العربية على نحو ميكانيكي بوجود ثقافة سياسية تتعارض مع قيم الديمقراطية، وهو ما يُضفي نوعًا من القدرية عليها، ويجعلها نتيجة حتمية لانتشار ثقافة سياسية مستمدّة من الدين والثقافة الأبوية وثقافة القبيلة المعزّزة السلطوية؛ ما أفرز خلاصات وتعميمات غير صحيحة عن المجتمعات العربية.

كانت حالة دول العالم الإسلامي أحد أسباب لجوء هنتنغتون، في دراسته المتعلقة بموجة التحول الديمقراطي في العالم خلال سبعينيات القرن العشرين، إلى المُفسّر الثقافي لتعثّر التحول الديمقراطي فيها، وانطلق من ملاحظة غياب أي زعيم إسلامي يدافع عن الديمقراطية ويؤيّدها خلال قيادته بلده[4]. وأرجع فشل التحول الديمقراطي في بعض الدول إلى العامل الثقافي، وقيم الناس ومعتقداتهم التي تُعرقل انتشار قيم الديمقراطية في المجتمع، وتحول دون نجاعة عمل المؤسسات الديمقراطية، مستنتجًا، على سبيل المقارنة، أن مردّ نجاح التحول الديمقراطي في دول أوروبا الغربية هو الثقافة المجتمعية والسياسية السائدة، التي توفّر قاعدة مناسبة لتطوير المؤسسات الديمقراطية. فالأنظمة الديمقراطية التي ظهرت في الدول الغربية، ما هي إلّا تطور للأنظمة التي كانت سائدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في شمال غرب أوروبا، خصوصًا المجتمعات الأنكلوسكسونية التي نقلت هذه الأنظمة إلى أميركا الشمالية، حيث تعيش شعوبها، ومن ثم فإن قاعدة تطوير الديمقراطية محصورة في دول شمال غرب أوروبا، وربما في دول أوروبا الوسطى وفروعها من المستعمرات الاستيطانية[5].

---

(4) استثنى هنتنغتون النموذج التركي لمصطفى كمال (أتاتورك) الذي حاول إقامة نظام علماني، واعتبره الزعيمَ المسلم الوحيد الذي استطاع بناء دولة قومية علمانية غربية حديثة، على الرغم من أن التجربة لم تكن ناجحة تمامًا، وعرقلتها التدخلات العسكرية. ورأى أن لبنان الدولة الوحيدة التي حافظت على شكل من أشكال الديمقراطية التوافقية، لكنها انهارت بعد تولي الغالبية المسلمة الحكم. وبين عامَي 1981 و1990، نجحت دولتان، من أصل 37 دولة ذات غالبية مسلمة، في إقامة نظام ديمقراطي؛ هما: غامبيا مدة سنتين، وتركيا مدة أربع سنوات. ويبدو أن الإسلام في نظر هنتنغتون لا يتوافق مع الديمقراطية، حتى إن بدا العكس من خلال التجارب المؤقتة. يُنظر:
Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratisation in the Late Twentieth Century* (Norman, OK/London: University of Oklahoma Press, 1993), p. 28.

(5) Ibid., p. 23.

إنّ ما ذهب إليه هنتنغتون من تمييز بين العالم العربي والدول الغربية على أساس ثقافي في انتشار السلطوية أو غيابها، سبقته نظرياتٌ مُفسّرة أخرى وفق التمييز نفسه، لكن ليس على أساس ثقافي، بل على أسس أخرى، وذلك من قبيل ما ذهب إليه كارل فيتفوغل في نظريته المعروفة بـ "الاستبداد الهيدروليكي"، التي تُفسّر الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي بأنها استمرار للأنظمة الاستبدادية في الحضارات الشرقية القديمة التي قامت على ارتباط السلطة بالسيطرة على موارد المياه التي كانت تشكّل عصب الحياة في تلك الحقب التاريخية القديمة. واعتبر فيتفوغل أن ندرة الماء أفضت إلى تركز السلطة في يد الحاكم المسيطر على منابعها، في حين أن انتظام التساقطات وتوزيعها في أوروبا خلّف توزيعًا للسلطة أيضًا، بين الكنيسة والنبلاء والنخب الحضرية[6]. لكننا في هذا الكتاب، سنُركّز على الطروحات التي فسّرت ضعف الديمقراطية بالعامل الثقافي؛ نظرًا إلى ما لهذا العنصر من امتدادات راهنية في المجتمعات العربية والإسلامية.

إنّ دخول الأنثروبولوجيا لتفسير الثقافة السياسية في بعض البلدان العربية، جعل من الضروري أن يكون للباحثين في حقل التاريخ دورٌ مهمٌ في نقد مثل هذه التفسيرات، مثلما يؤكد ذلك ستفين ولش[7]، خصوصًا أن الثقافة في جوهرها هي نتيجة تراكمات تاريخية معيّنة، ويمكن أن تكون السياقات التاريخية أحد التفسيرات المهمة لنشأة بعض الأنظمة وسيادتها، سواء كانت ديمقراطية أو سلطوية؛ لذلك دعا بعض المنتمين إلى حقل التاريخ، مثل هنري لوزيير، إلى اعتماد المنهج التاريخي واستحضار ماضي المجتمعات وتحوّلاتها، معتبرًا أن السببية التاريخية يجب أن تكون في مقدمة التفسيرات التي يمكن الاستناد إليها في ما يخص نشأة الأنظمة السياسية وتغيّرها، بدلًا من الانطلاق من النظريات الجاهزة على غرار نظرية الثقافة السياسية[8]، التي لا يمكن أن ينطلق منها الباحث في التاريخ السياسي،

---

(6) Karl A. Wittfogel, *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power* (New Haven, CT: Yale University Press, 1957).

(7) Stephen Welch, *The Concept of Political Culture* (London: Macmillan, 1993), p. 1.

(8) حاول المؤرخ الفرنسي لوزيير تطبيق منهجيته على حالة تطوّر النظامَين الملكيين في المملكة العربية السعودية والمغرب. يُنظر:

Henri Lauzière, *On the Origins of Arab Monarchy: Political Culture: Historiography, and the Emergence of the Modern Kingdoms in Morocco and Saudi Arabia* (Québec: Université Laval, 1997).

ما دام التاريخ مجالًا للتحول والتغيّر. وإن الحديث عن أي مفسر ثابت هو نوع من التضارب المنهجي مع أدوات المؤرخ؛ لأن المحدد لديه ليس نظرية ثابتة وجاهزة في التفسير، بقدر ما يكمن في المعطى التاريخي ومنهجية تحليله[9].

يستلزم التأطير النظري لكتابنا هذا حول التوافق في الثقافة السياسية للنخبة المغربية، ومدى تأثر هذا التوافق بالمعطيات الثقافية والتاريخية المحلية، عرضًا لأهم نظريات الثقافة السياسية التي اجتهدت في إيجاد تفسيرات ثقافية للممارسة السياسية في العالم العربي، خصوصًا على مستوى تعثّر إقامة النُظم الديمقراطية فيها، وتمكُّن الأنظمة السلطوية من فرض نفسها في البلدان العربية. وذلك على أساس أن موضوع الكتاب الرئيس يمكن أن يُساهم في محاورة الإطار النظري، ويقيس فاعلية التفسيرات الثقافية التي توصلت إليها هذه النظريات في الحالة المغربية، وما إذا كان في إمكان هذه التوافقات أن تكون أرضية لإنجاح التحول الديمقراطي، بعيدًا عن ربطها بالإطار النظري للثقافة السياسية[10].

استحضارًا لما يعتبره بعض الباحثين حرصًا كبيرًا من النخب السياسية في المغرب على الحفاظ على التوازنات التقليدية وخياراتها الرئيسة في محطات التحول الديمقراطي، المتمثلة في البحث المستمر عن المساومات والتوافقات التي تُفضي دائمًا إلى إعادة إنتاج الوعي السياسي نفسه، ومن ثم البنى التقليدية نفسها[11]، فإن إعادة النظر في منطلقات تحليل ثقافة النخبة السياسية المغربية وسلوكها السياسي ومواقفها، تستلزم الأخذ في الحسبان الخصوصية المغربية، والتحرّر من شبكات التحليل المعروفة لسلوك النخبة، وعدم حصرها في مجال علم السياسة، والانفتاح على باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، وعلى رأسها حقل التاريخ[12].

---

(9) Ibid., p. 6.

(10) في خصوص وضعية الديمقراطية في المغرب، يُنظر:
Rémy Leveau, "Morocco at the Crossroads," *Mediterranean Politics*, vol. 2, no. 2 (1997), pp. 95-113.

(11) يعتبر علي سدجاري أن تماهي النخب مع ثقافة المجتمع يُعدّ أحد الشروط المساعدة في التغيير. يُنظر: Ali Sedjari, *Elites, gouvernement et gestion du changement* (Paris: L'harmatan, 2002), p. 15.

(12) محمد كولفرني، "من أجل تجاوز الشبكة المهيمنة على دراسة النخبة السياسية المغربية"، مجلة **الربيع**، مج 1، العدد مزدوج 3-2 (صيف-خريف 2015)، ص 190.